

وزارة التعليم العالي
جامعة ٦ أكتوبر

**دراسة العوامل المؤثر علي دقة قياس القيمة العادلة
وخصائص جودة المعلومات المحاسبية
دراسة تطبيقية علي قطاع المقاولات والاستثمار العقاري**

أعداد

د. محمود عبد الفتاح محمود

مدرس المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة

جامعة ٦ أكتوبر

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل ربى زدنى علما "

(سورة طه آية : ١١٤)

صدق الله العظيم

ملخص البحث

أن إعادة تقويم الأصول بالقيمة العادلة في نهاية الفترة أو السنة المالية من أهم العناصر التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والمصرية عند اعداد التقرير المالي للمنشأة من العناصر التي تحكم قياس القيمة العادلة للتكلفة الاستبدالية والقيمة السوقية ومعدل التضخم ومدة ندرة الأصل وغيرها. وجودة المعلومات المحاسبية المستحدثة تمثل أحد أهم العناصر في التوصل إلي القيم العادلة للأصول بكافة أنواعها، وخاصة في حالة استخدام منهج التسعير في الأصول الرأسمالية كما أن المعايير المحاسبية في مجال قياس القيمة العادلة للأصول لها انعكاسات علي الاستقرار المالي.

وحيث أن هناك عوامل مؤثرة عبارة عن عوامل مالية وعوامل محاسبية وعوامل اقتصادية مختلفة فإن القيمة العادلة تختلف أيضاً باختلاف هذه العوامل حيث تؤثر هذه العوامل تأثيراً مباشراً علي دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي ونظراً لأهمية الموضوع فإن الباحث يقدم بالتحليل الإحصائي لبيان مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية من خلال استخدام أسلوب القياس T-Test وكذلك بيان الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة علي قياس القيمة العادلة.

ومن الدراسة الميدانية التي شملت عينة مكونة ٦٠ مفردة (مدير مالي، ومدير أموال بالشركات مستشار مالي بهيئة سوق المال- خبير مئمن مصفون قضائيون- خبير بوزارة العدل) اتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية وكذلك وجود ترتيب للأهمية النسبية للعوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة علي الدرجة الثاني احتلت مخاطر التحويل المرتبة الأولى في العوامل لكنها مخاطر تقدير صافي التدفقات النقدية الداخلية ثم مخاطر التضخم بينما بالنسبة لخصائص جودة المعلومات أوضح التحليل الإحصائي الأهمية النسبية للخصائص كما يلي: ١- الوثوق ٢- الملائمة ٣- قابلية المعلومات للفهم ٤- التدفق الملازم ٥- الحياد ٦- القابلين للمقارنة ٧- الشبكات ٨- الأهمية ٩- اقتصادية المعلومة.

وأخيراً توصي الدراسة بإجراء مزيداً من البحوث حول العوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية الاقتصادية والسلوكية علي المستوى المحلي والدولي وكذلك بضرورة وعند قياس القيمة العادلة لما لها من تأثير في حساب صافي الربح المحاسبي وبالإضافة إلي ذلك إعداد ودورات تدريبية علي مستوى عالي للقائمين علي قياس القيمة العادلة.

مقدمة:

أظهرت الأزمة المالية العالمية مدى هشاشة النظام المالي في العالم وأن هذا يرتبط بالمعايير المحاسبية ومدى استجابتها للأحداث العالمية.

كما برهنت هذه الأزمة علي أن هناك إفراط كبير في نقل المخاطر وذلك عند عرض الأصول التي تم إعادة تقديمها بالقوائم المالية.

كما أن البنوك لعبت دوراً مؤثراً في تحريك الأزمة العالمية من خلال القروض والائتمانات الممنوحة للوحدات الاقتصادية إلا أنه عند إعادة تقويم الأصول الثابتة والمالية بصفة خاصة للقيمة العادلة اتضح أن أقوى الأسباب في الكساد العالمي حيث أن قيم هذه الأصول كانت لا تمثل الواقع.

لذا كان من المهم دراسة العوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة للأصول وعلاقتها بمدى جودة خصائص المعلومات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة والذي يساهم في حل الأزمة العالمية عن طريق دقة حساب الربح المحاسبي للشركات والمؤسسات مما يتطلب إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكي تتفق مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة.

• مشكلة الدراسة:

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالي، إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة في نهاية الفترة أو السنة المالية للإفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية، ومن المؤشرات التي تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها ، كما ينبغي إعادة تقويم مدى كون مؤشرات قياس القيمة العادلة من العوامل المحبذة أو اللازمة في الإرشادات التنظيمية والرقابية.

ويتمثل دور الرقابة في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً في حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالي عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات في مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة في قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (معدل التمويل) وعوامل محاسبية (صافي التدفقات النقدية الداخلة) وعوامل إقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الاحصائي، لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ، بعد التعرض للقياس الاحصائي للاهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة، والاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

● أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في:-

- ١- القصور الواضح في طرق القياس المتبعة عند المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض إعادة التقويم للأصول نظرا لان المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة قياس القيمة العادلة لاتعد مؤشراً قاطعاً على قيمة الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم بيع تلك الأصول ، بالإضافة إلى مكامن الضعف في منتجات التمويل المركبة الجديدة والمنظومة الداعمة لها من أسواق ونماذج عمل وبيئات تنظيمية.
- ٢- الفاء الضوء على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصة الاصدار (١٥٧) من إصدارات^١ (FASB) والتي تهدف إلى تقوية مواطن الضعف وسد الثغرات القائمة في الاطر المحاسبية وكيف تساهم الاصدارات المهنية في تحسين معلومات القوائم المالية.

● أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:-

يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

- ١- بيان أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابتة والأصول غير المتداولة في قطاع المقاولات والاستثمار العقاري.
- ٢- بيان مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الاصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال لعالمية.
- ٣- بيان الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية .
- ٤- اختبار لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة في قطاع المقاولات والاستثمار العقاري.

● منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتختتم بدراسة إحصائية وذلك من خلال عرض للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على قياس صافي الربح المحاسبي ومدى مساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة سعياً للوصول إلى قيمة عادلة للدخل المحاسبي. و ترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وصعوبات تطبيقها وانعكاساتها على نسب التحليل المالي لما لها من تأثير على القيم التاريخية والتي قد يستفيد منها متخذى القرار.

^١ - <http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml>

مصادر البيانات :

- 1- المصادر المتاحة للدراسات السابقة أو الدوريات العالمية والمحلية لانتقاء أحدث المستجدات والعقبات التي تواجه تطبيق قياس القيمة العادلة. بالإضافة إلى إجراء المقابلات وتجميع قوائم الاستقصاء لعينة الدراسة وتحليلها وتقييم نتائجها.
- 2- الدراسة الميدانية : من خلال الحصول على معلومات لشركات عينة الدراسة لقطاع من قطاعات الاقتصاد القومي ويحددها الباحث لقطاع المقاولات والاستثمار العقاري.

الاسلوب الاحصائي المستخدم :

يقوم الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين واختبار المقارنات المتعددة وذلك للاختبار والمفاضلة بين عينة الدراسة بالإضافة الى اختبار : T حول القيمة المتوسطة ، كما يستخدم الباحث اختبار كا² .
عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة فى مجموعة من شركات المقاولات والاستثمار العقارى وشركات الخدمات المالية العاملة فى مصر من شركات الاموال فى قطاع الاعمال والخاص .
وعدد المفردات ٦٠ مفردة موزعة كما يلي:

١٥ مدير مالي ومدير أموال بالشركات

١٥ مستشار مالي لهيئة سوق المال

١٥ خبير مئمن ومصفي قضائي

١٥ خبير بوزارة العدل.

• فروض الدراسة :

- 1- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة فروق ذات دلالة احصائية تبين
- 2- عدم وجود أختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية و محاسبية و إقتصادية) عند قياس القيمة العادلة.
- 3- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى .

• حدود الدراسة:

- 1- البحث جميع أنشطة شركات المقاولات والاستثمار العقارى والشركات المالية.
- 2- نطاق البحث حيث التركيز على الدخل المحاسبى والذى تفصح عنه القوائم المالية (قائمة الدخل) وليس الدخل الاقتصادى
- 3- يهتم البحث بالعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة فيما يتعلق بالاصول الثابتة والاصول غير المتداولة (الاستثمار العقارى المستحوز عليه للتأجير أو البيع فى الفترات المالية التالية) والاصول المالية.
- 4- العوامل المؤثرة على قياس القيم العادلة للأصول غير الثابتة والاصول المتداولة حيث التركيز على (الاستثمار العقارى والاصول المالية فقط).

• محتويات الدراسة :

- الفصل الأول : العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.
الفصل الثاني : جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى
الفصل الثالث : الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام طريقة القيمة العادلة
الفصل الرابع : دراسة ميدانية لتحديد العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

• الدراسات السابقة :

١- دراسة (Elaine Henry, Oscar : 2007)²

تناولت تلك الدراسة الخطوة الثانية من اجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية فى شكل محاسبى يشير الى اهمية عدم اغفال سعر الفائدة السائد فى السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والايجاب على تذبذب القيمة كما اشارت الى ان الأرباح الموزعة للاوراق المالية التى تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على اساس القيمة العادلة كاصدار FASB 157 ، وكلما كانت المعلومات التى يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التى يتم قياسها اقرب الى الواقع.

٢- دراسة (Paul Kraft : 2005)³

تفترض تلك الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لا بد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات فى السوق المالى ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة فى الاستثمار فى اصول لا توجد بها مخاطرة حيث ان الإستثمار فى اصول المشروع تجنبها مخاطر للملاك ، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لاموال مستثمرة فى اصول لا توجد بها ذات المخاطرة مما يؤثر على قيمة اصول المشروع قبل تأثيرها على العائد. كما ناقشت الورقة ان قيمة الاصول المستثمرة فى الشركات العامة ذات التتابع تختلف قيمتها عن قيمة الاصول المستثمرة فى الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذى تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الاغلبية وبالتالي فعلى إدارات الشركات وهى بصدد إعادة التقويم للاصول مراعاة الاصول المستثمرة لدى أطراف ذوى علاقة عن الاصول المستثمرة فى شركات أخرى لا تربطها أية علاقة ، ولكن الورقة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

٣- دراسة (Patricia Jackson, David Lodge : 2000)⁴

ناقشت الدراسة مسودة معيار محاسبى انجليزى تم نشره مؤخرا عن بنك انجلترا والذى غطت تعاملاته معظم المنطقة فى اشارة واضحة، بان الافصاح عن العوامل التى استخدمت فى قياس القيمة العادلة لمحفظه الاوراق المالية التى يحتفظ بها البنك يعطى انطباع عند صناع القرار من المستثمرين، بمدى توثيق المعلومات التى حصل عليها البنك على الرغم من الاثار السلبية للارزعة المالية العالمية، التى بدأت فى امريكا وامتدت لمعظم دول العالم التى كان من اسبابها عدم الافصاح عن قيمة الاصول المالية داخل محفظة الاوراق المالية للبنوك، وارجعت الدراسة ذلك الى عدم الافصاح للقيمة العادلة للاصول المالية. ولكنها لم توضح العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة وهل هناك علاقة مباشرة بين جودة المعلومات المستخدمة فى إعادة التقويم والدخل المحاسبى للشركات التى تقوم بإعادة تقويم لاصولها باستخدام القيمة العادلة.

² - Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang. "FASB: Fair value measurements: The next step" Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 Vol 18 Iss 6.

³ -Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1

⁴ - Patricia Jackson, David Lodge, "Fair value accounting and the future of financial instruments" Balance Sheet: 2000, Vol: 8, Iss. 5

الفصل الأول

العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة

السؤال الذى يطرح نفسه ° :

- ١- هل تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧ والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ المشتقات المالية) يعد من أحد أسباب الأزمة العالمية وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار.
- ٢- هل يؤثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين.
- ٣- ما مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم ١٥٧. لرفع الشكوك حول تطبيق هذا المعيار إذا كانت ترجع أسباب الأزمة الي تطبيقه

وبالمقابل فقد كان هناك رسائل من الأصوات التي تدافع عن معيار القيمة العادلة ° :

الرسالة الاولى :

(Quality Centre for Audit) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ 2008/9/30 يوضحون فيها بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالتقرير المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

الرسالة الثانية :

(Institutional Investors Council) والذي يدير أعضاؤه أصولا بقيمة 3 تريليون دولار حيث بعثوا بتاريخ 2008/10/1 برسالة إلى هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) أوضحوا فيها بأن تطبيق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقال من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

الرسالة الثالثة :

قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سواكين :

⁵- Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008

⁶- See <http://www.oecd.com/> accounting report of 2008
<http://www.fasb.org/news/2008-FairValue>. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.

رقم السؤال	عنوان السؤال	نسبة الاجابة بنعم	نسبة الاجابة بلا
الاول	هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقرير المالي IFRSs	21%	79%
الثاني	هل تعتقد بان الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام المالي الأوروبي؟	15%	85%

ومن خلال إجابة السؤال الثاني والذي يتضح منه أن زيادة الثقة (15%) وبنقصان الثقة (85%) تشير إلى أن الإبقاء على المعيار كما هو يؤدي إلى زيادة ثقة الداخلين في السوق لأغراض إعادة التقويم والإطلاع على نماذج التسعير (نموذج تسعير الاصل الرأسمالي).

وفي ضوء ذلك الاستبيان تم إرسال رسالة بتاريخ 2008/10/2 إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي يعلمونه ويعلمون قادة الاتحاد الأوروبي بأن التعديل في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سيقفل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الأوروبي ولن يحسن من استقرار السوق وأن المعايير قد تم تطويرها من أجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقفل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً وأن الالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح لخبراء الاستثمار بتقييم السلامة المالية للشركة وأن وضع قناع على الأداء المالي لن يحل المشكلة وأخيراً فإنه لا يجب أن تقنع أنفسنا بان وقف العمل بمبدأ القيمة العادلة سيحل الأزمة .

وفي رأى الباحث أنه لا بد من العمل على إيجاد آليات تساعد في تحديد القيمة العادلة بدلاً من الرجوع خطوات إلى الوراء باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية. وخصوصاً لمنح المزيد من الثقة في الأسواق المالية.

وبالتالي فتوجيه الاتهام الى نظام المحاسبة لتقويم الأصول على أساس القيمة العادلة أو فيما يعرف بأسعار السوق المفترضة بدلاً من التقويم على أساس التكلفة التاريخية هو عامل مساعد أو يعد محركاً للأزمة المالية الأخيرة، وليس العامل الأساسي والذي أدى إلى جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبر الشركات على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة، وعلى الرغم من أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعد وسيلة تضمن الشفافية والانضباط إلا أن الطريقة التي يتم التطبيق بها في الإزمات لا تعكس الانخفاض الكبير في المعاملات نتيجة عدم جودة المعلومات المحاسبية المنشورة^٧.

يقترح الباحث على مراكز البحوث والمعاهد المالية إعداد نموذج لقياس القيمة العادلة يراعى التطورات المستجدة على صعيد الإزمات المالية لإيقاف الآثار الدورية لتقويم الأصول على أساس أسعار السوق مع مراعاة العوامل الأخرى المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على القيمة العادلة وللسماح بقياس الأصول المتداولة أو الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول الثابتة أو الأصول غير المتداولة أو الأصول المعنوية فيما عدا الأصول أو الأدوات المرتبطة بالرهن العقاري بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية .

٢٥- ندوة كلية التجارة، جامعة الأزهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونيين. /1

وبمقتضى ذلك النهج يتحقق اعتراف محاسبي يساوي الفرق بين «القيمة العادلة المعدلة» وسعر السوق أو ما يسمى بالسعر الواقعي ، ويتم تسجيل الفروق بقائمة الدخل مع الإفصاح التام بتفاصيل التسوية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وسوف تقلل هذه الأرباح التأثير السلبي لأي خسائر معترف بها . ومتى زالت الأزمة، فيمكن للشركة استئناف ممارسات تقويم الأصول على أساس القيمة العادلة (أسعار السوق المفترضة) .

أوصت المؤسسات المالية و التنظيمات المهنية⁸ الشركات عند حساب القيمة العادلة ضرورة اتباع الأسس العلمية والمتمثلة في اربعة معايير يراعى الالتزام بها عند عزمها على اخراج حساب للقيمة العادلة لأي سهم من اسهم الشركات المستثمر فيها للاعتماد عليها لحساب القيمة العادلة

معايير قياس القيمة العادلة للسهم :

١- التوزيعات النقدية

تعتبر التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات من ابرز المعايير التي يتعين الالتزام بها عند حساب القيمة العادلة لاي سهم من الاسهم.

٢- نمو التوزيعات

من الضروري الاخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات، اذا كانت تسير وفق خط منتظم رسمته الشركة في خططها، اما إذا كان النمو في التوزيعات متذبذباً وغير مستقر على منهج معين، فحينئذ هذا الامر يصعب من مهمة القائمين بحساب للقيمة العادلة للسهم.

٣- درجة المخاطرة

تقيس درجة المخاطرة في الشركة درجة المخاطرة وفق امور عديدة ابرزها سعر السهم في السوق وعلاقته بمؤشر السوق او ما يقال عنه اصطلاح - «معامل بيتا في قياس المخاطرة» ومن الناحية العملية يعتبر هذا النمط من القياس مختصراً لجميع انواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وحينئذ فإن سعر السهم هو الذي يعكس تلك المخاطر.

٤- أسعار الفائدة

تناسب أسعار الفائدة عكسياً مع انخفاض القيمة العادلة لاسعار السهم .

يرى البعض⁹ مفهوم القيم العادلة بأنه القيمة العادلة التي تنقسم الى قسمين هما:

اولاً: قيم تستند الى السوق وهي:

- القيمة السوقية، أي الاسعار المعلنة في سوق نشط.
- القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

⁸ - Security Exchange Commission (SEC) in USA.. www.sec.org and www.asb.uk.com

⁹ - أ / نعيم ساميا خوزي ، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجار بين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر ٢٠٠٨

ثانياً: قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي:

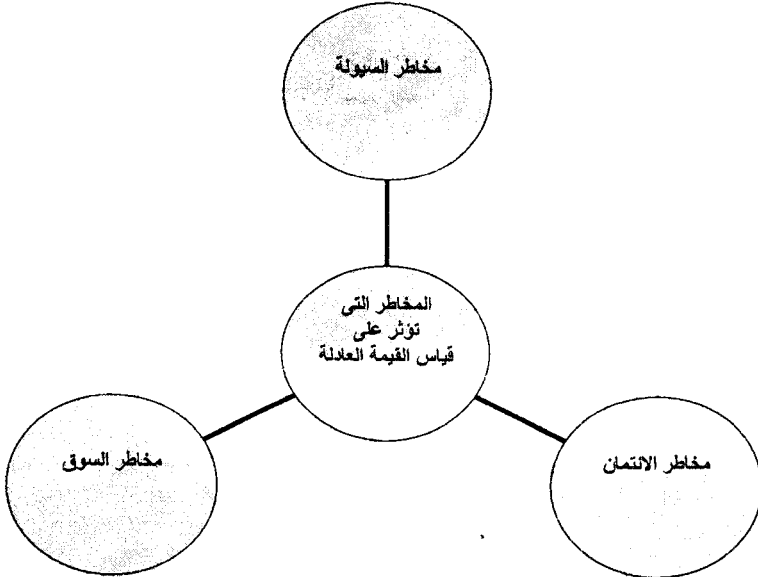
- القيمة من الاستعمال (القيمة الاستخدامية).
- القيمة القابلة للاسترداد.
- القيمة الاستبدالية (تكلفة الاحلال).
- قيمة المنشأة المستمرة.
- قيمة التصفية.

ويتعلق بقياس القيمة العادلة بعض من المخاطر تتمثل في ما يلي :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

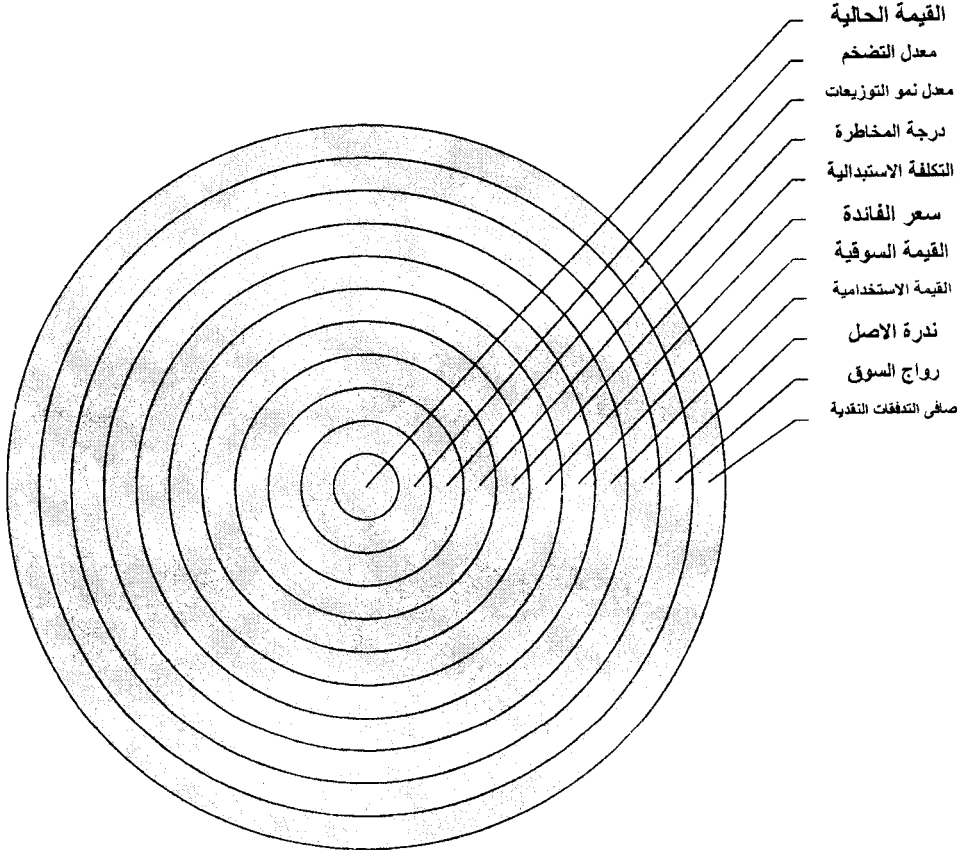
وبالتالى فلا شك بان مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

ويوضح الشكل رقم (١) التالى : المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة :



شكل رقم (١)
المخاطر التي تؤثر على
قياس القيمة العادلة

بينما العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة يوضحها الشكل رقم (٢) التالي :



شكل رقم (٢) العوامل
المؤثرة على قياس
القيمة العادلة

وسوف يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية لتحديد أي من العوامل السابقة تؤثر على قياس القيمة العادلة وما هو ترتيب تلك العوامل في الأهمية النسبية في التأثير على القياس.

الفصل الثاني

خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى

يتطلب مواكبة التغييرات فى بيئة تكنولوجيا المعلومات¹⁰ من جانب المعلومات المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذى يحدث على الصعيد العالمى فى نظم المعلومات من الاستجابة للعرض والافصاح من جانب ، و مدى جودتها من جانب آخر لاغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذى القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافى الربح المحاسبى.

تعتبر قائمة الدخل القائمة التى تفصح عن صافى الربح المحاسبى والمتولد من مقابلة الايرادات بالتكاليف خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وفق أسلوب أو منهج العمليات وهو أسلوب يختلف عن مفهوم ثروة الملاك.

يهتم الكثير من الفقهاء فى علم المحاسبة والمراجعة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية واثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرقبين – فى اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول فى استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثيرها على أسعار الاصول المالية بصفة خاصة و على جميع الاصول بصفة عامة¹¹.

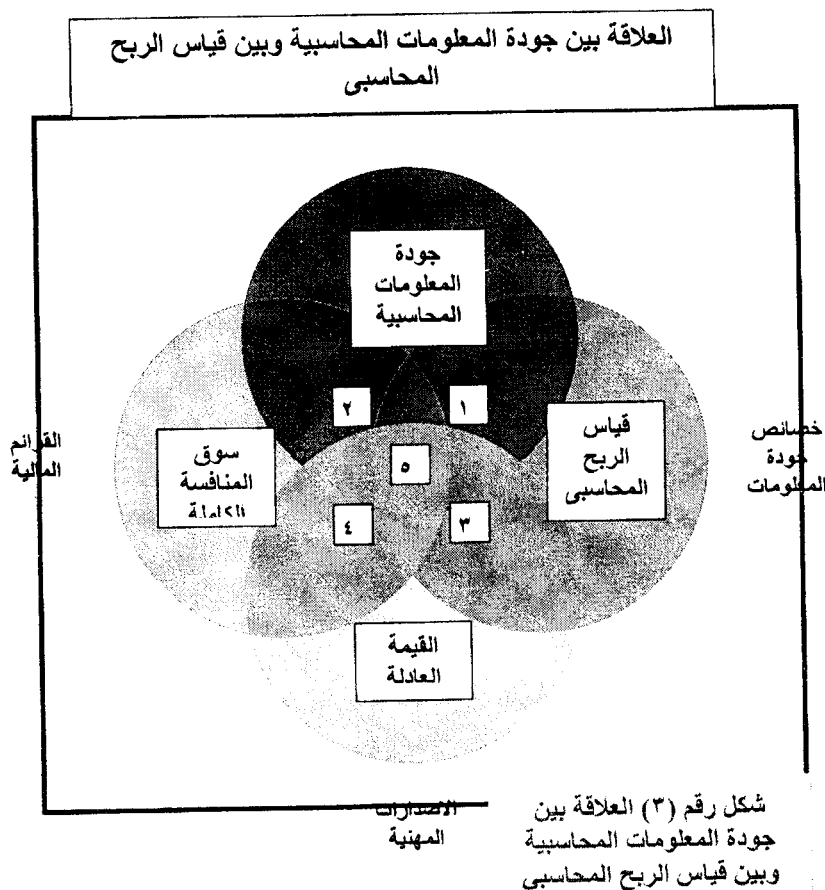
ولما كان دور المعلومات المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية يتمثل فى أثرها المباشر على الاصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى جودة تلك المعلومات بالإضافة الى اعتماده على مستوى الكفاءة التى يتمتع به هذا السوق ونوعية تلك الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً¹².

مما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لا بد وان تكون متوافرة لتحقيق أغراض الجودة ولتحقيق المصادقية فى الدخل المحاسبى¹³ ، الامر الذى يتطلب معه البحث بصفة دائمة عن خصائص لجودة المعلومات المحاسبية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذى القرار فى الاعتماد عليها ، وخاصة وان قياس الدخل المحاسبى اصبح الان فى ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول، فى ظل ظروف التذبذب فى الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة أخرى بالتدفقات المخصومة.

١٠- د. احمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة أفق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد ٢، سنة : ٢٠٠٢
١١- د. محمد أشرف عبد البديع، "دور الافصاح القترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها فى تشبيط سوق الاوراق المالية المصرية" المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط، العدد الثلاثون، سنة ٢٠٠١
١٢- د. عطائه خليل، " دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق عمان للأوراق المالية" المؤتمر العلمى الرابع – استراتيجيات الاعمال فى مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) – جامعة الزيتونة ، الاردن : ٢٠٠٥

¹³ - Hendrickson, Eldon S. And Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.

قام البعض^(١٤) بعرض العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الدخل المحاسبي والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة^(١٥) وسوق المنافسة الكاملة والتي قام الباحث بتطويرها لتفي بأغراض الدراسة من خلال الشكل رقم (٣) التالي :



تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (١) في الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي ، في الوقت الذي تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية و هذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (٢) أما المنطقة رقم (٣) تشير الى العلاقة بين

١٥- لمزيد من التفاصيل راجع : د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية" دراسة نظرية تطبيقية" مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة - جامعة بنها ، العدد الأول سنة : ٢٠٠٥

١٤- د. ظاهر ظاهر القشي. "أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة" مجلة المدقق - جامعة الاسراء - قسم المحاسبة ، العدد ٦٧-٦٨ ايلول ٢٠٠٦، الاردن.

العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي في ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات ، بينما تشير المنطقة رقم (٤) الى العلاقة القوية بين الاصدارات المهنية الرامية الى توحيد قياس القيمة العادلة للاصول المعروضة في القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الاصول سواء مالية أو أصول أخرى. أما المنطقة رقم (٥) نقطة التقاء وترابط العناصر الاربعة والتي تتمثل في الآثار المباشرة في مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تؤدي الى القياس العادل لتقييم الاصول متمثلاً في مدى تأثير المعلومات علي الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن الخصائص التي تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية و تمثل الامداد المباشر للمحاسب من معلومات عند إعداد القوائم المالية تتمثل في خصائص أساسية وخصائص رئيسية بالإضافة إلى خصائص ثانوية يمكن عرضها على النحو التالي¹⁶:

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات	المقصود بها
1	الملائمة Relevant	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التي يتعلّق بها القرار
3	الوثوق Reliability	أن تكون هذه المعلومات مستندية ، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها كما أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر - مستقل عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب
3	الحياد Neutrality	اصطلاح يصف عدم التحيز .و هذه الصفة تتفق مع مستندية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمتخذى القرار - وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً
4	القابلية للمقارنة Comparability	تؤدي الى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
5	التوقيت الملائم Timeliness	تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تم التراخي في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها

¹⁶- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

- من إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) قائمة المفاهيم رقم (٢) والتي تم إصدارها في سنة 1980 بعنوان
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information

6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.
7	الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality & Disclosure	أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية - باعتبارها وسيلة قياس واتصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية النسبية.
8	القيمة التنبؤية Predictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
9	إقتصادية المعلومة Economic	تتمثل في الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.
10	الثبات Consistency	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا ، بالشكل الذي ينعكس على دقة قياس الربح المحاسبية بالقوائم المالية .

الفصل الثالث الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام القيمة العادلة

أولا : معايير المحاسبة الامريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم ١٥٧ من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)^(١٧) والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

يوفر الإصدار ١٥٧ قدرا أكبر من الاتساق في المعلومات المحاسبية عن الماضي والتي تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لأغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة ، ويؤكد الإصدار ١٥٧ خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لا بد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشتري للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية، ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجيين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

القيمة العادلة والقيود

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لاصولها أو حتى التي لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الاصول في سوق يتغلب عليه الاحتكار ولا توجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الاسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالي فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق في البيع والشراء في ظل الشفافية.

إن توفير بعض من المعلومات الجيدة للشركات التي تقوم باغراض التقويم كطرف ثالث من صناعات الفرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والاصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث إن القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الإصدار ١٥٧ يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة في السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الأدوات المطلوب تقييمها في سوق رئيسية أم في سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المناقسة الكاملة .

(17)- Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007

يرى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الاتفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالأسواق على أساس التوجيه الوارد في الإصدار ١٥٧. دليل يشير إلى أن الأرباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لا تمثل انخفاضاً في ثروة الملاك بالقدر الذي تعكس نتيجة أعمال قرارات الإدارة الرشيدة الأمر الذي يتطلب الالتجاء إلى لجنة الشركات وفق اجراءات الحوكمة.

ثانياً: معايير المحاسبة الدولية المعيار (39) الأدوات المالية^(١٨) :

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة" حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي^(١٩) :

المجموعة الأولى : الموجودات المالية المحفوظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية : الموجودات المالية المحفوظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفنة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة : القروض والمدينون الذين أنشأهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة : الموجودات المالية المتوفرة (المتاحة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست :

- محتفظ بها للمتاجرة
- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قروض أو مدينون.

(18) - www.iasb.uk

(19) - مزيد من التفاصيل راجع :

- موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب، مكتب طلال أبو غزالة. الأردن ٢٠٠٣
- د. طارق حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٩) الأدوات و المشتقات المالية، مكتبة عين شمس . سنة : ٢٠٠٣
- د. عصافيت عاشور، المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس ، القاهرة : ٢٠٠٢
- د. هيثم السعافين، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق. العدد ٥٢-٥٣،

جامعة الاسراء، الأردن : ٢٠٠٣ نقلا عن د. ظاهر القنسي، مرجع سابق

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تتبعها الشركة في أي وقت تحقق عائداً بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (39)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

- أ- في حال قيام الشركة بنقل أو بيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحفوظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.
- ب- النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.
- ج- عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثاً : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتباراً من سنة ٢٠٠٦ عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بـسريان معايير المحاسبة المصرية^(٢٠)، وإعتماد القيمة العادلة في معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التي تبدأ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية)^(٢١) تصريحات بالسماح للشركات، إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتباراً من ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول :

١- أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة :

- إمكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن ان يباع به .
- ان افضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة .
- يمكن ان يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر او النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص .

²⁰ د. محمد عبد العزيز خليفة ، معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية. مكتبة عين شمس، القاهرة : ٢٠٠٧ .

²¹ موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على شبكة الانترنت <http://www.socpa.org.sa/index.php>

٢- الثبات والاستمرارية في الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الإفصاح، مع ذكر هذه المبررات .

٣- العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والإفصاح عن هذا الأثر مختصراً في الأيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية .

٤- أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الإفصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول .

٥- أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

رابعاً : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلاً على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية^{٢٢}.

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للأصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم . يقضي التعديل أن تقيد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم ادراج الخسائر غير المحققة في بيان الارباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS ، وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية، فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الأصول في قائمة المركز المالي، وتزداد المخاطرة في المدى الذي يحكم امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة في حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متتمة للقوائم المالية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية ونتائج الدراسة والتوصيات

١ - الهدف من الدراسة :

دراسة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة علي رغبة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي.

٢ - مجتمع الدراسة:

تكونت عينة الدراسة مكونه من ٦٠ مفردة تفرخ كالاتي

- ١- عدد ١٥ المديرين الماليين ومديري الاموال بشركات المقاولات و الاستثمار العقاري والخدمات المالية المساهمة العاملة في مصر.
- ٢- عدد ١٥ المستشارون الماليون بالهيئة العامة لسوق المال .
- ٣- عدد ١٥ السادة الفنيون والخبراء المثمنون بمكاتب المحاسبة والمراجعة المهنية المراسلة لمكاتب أجنبية والمصفون القضائيون ومكاتب الخبراء والبيع بالمزادات المهتمين بتنفيذ ومراجعة إعادة التقويم .
- ٤- عدد ١٥ السادة المحاسبون والمحامون من خبراء التثمين بمصلحة الخبراء بوزارة العدل والقائمين بالتثمين لأغراض الاصول بالميزانيات ما بين محاسب ومحامي والبالغ عددهم ١5 خبيراً يزاولون العمل في أعمال الخبرة والتثمين من أصل 210 خبير بالقاهرة.

٢/٣ - توزيع عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التخصيص Proportion Allocation وذلك حتى يتم توزيع عينة الدراسة على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 66 استمارة استبيان.

٤ - الأساليب الإحصائية المستخدمة :

١/٤ تم وصف البيانات إحصائياً من خلال التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الوصفية كالوسط الحسابي ومعامل الاختلاف.

٢/٤ توزيع (كا^٢) واختبارات الفروض لتقرير وجود أو عدم وجود أي ميل نحو اتجاه معين في البيانات مما يجعلها أكثر دقة.

يستخدم توزيع (كا^٢) لإجراء اختبارات الفروض والتي تتعلق بالتوزيعات التكرارية وغيرها من التوزيعات الاحتمالية وغير الاحتمالية فهذا التوزيع يمكن مقارنة التكرارات

الملاحظة مع التكرارات المتوقعة ، إي تحديد ما إذا كانت الفروض الملاحظة بين هذه التوزيعات ترجع إلى مجرد عوامل الصدفة أم توجد قوى حقيقية وراء هذا الاختلاف.

$$K^2 = \frac{\text{مجموع} (\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس اسمي ، المعاينة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها البعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات المتوقعة في كل خلية وفقا للآراء الغالبة في هذا الصدد كتكرارات مشاهدة عن 5 تكرارات في أي خلية.

٣/٤ اختبار التباين (ANOVA) واختبار صحة الفروض من خلال اختبار F : Test

٥- تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ضمن ملاحق البحث باستخدام مقياس ليكرت ذي التدرج الخمسي كما يلي:

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أعارض	أرفض	أرفض بالمرّة
------------	-------	--------------------	------	--------------

نعم	لا
-----	----

تحتوي قائمة الاستقصاء الأولى على ثمانية أسئلة تدور حول مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تأثيرها على دقة قياس صافي الربح المحاسبي لاختبار الفرض الأول ، كما تحتوي القوائم الثانية والثالثة والرابعة على سؤال بكل منهم لاختبار الفرض الثاني والثالث ، تقيس الثانية المخاطر المؤثرة على القيمة العادلة والقائمة الثالثة العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة أما القائمة الرابعة تهتم بترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

٦- خصائص العينة :

روعي في العينة المختارة بعض الخصائص الديموجرافية والمتمثلة في:

الشهادات المهنية للخبرة والتثمين وشهادة CMA وشهادة CFA.

مدة الخبرة (10 سنوات - 15 سنة - أكثر من 15 سنة).

المستوى التعليمي (دبلوم دراسات عليا - ماجستير - دكتوراه).

والجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية :

جدول رقم (٢)
التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية موزعة على الخصائص الديموجرافية
لفئات الدراسة

خبير بوزارة العدل ن = 15		خبير مئمن ومصفي قضائي ن = 15		مستشار مالي بهئية سوق المال ن = 15		مدير مالي بالشركات ن = 10		خصائص العينة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
شهادات مهنية								
--	--	33	5	١٣	2	20	3	CFA
--	--	--	—	٦	1	46	7	CMA
46	7	46	23	٢٦	4	6	1	شهادة تثمين
مدة الخبرة :								
26	4	21	15		6	13	2	10 سنوات
46	7	40	4		6	60	6	15 سنة
26	4	39	6		4	26	4	أكثر من ١٥ سنة
المستوى التعليمي								
40	6	40	6	40	6	73	11	دراسات عليا
26	٤	46	7	20	3	13	2	ماجستير
33	٥	12	2	6	1	6	1	دكتوراه

٧- النتائج واختبار الفروض

• نتائج القسم الأول:

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم 1 إلى 10 والخاصة باختبار الفرض الأول والذي يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائية بين اجابات فئات الدراسة حول وجود علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة "

تتناول العبارات من الأول الى العاشر :

- ١- فى اعتقادك أن ملائمة المعلومات المحاسبية لها تأثير على دقة قياس القيمة العادلة
- ٢- فى اعتقادك أن صافى الربح المحاسبى يتأثر بمدى توثيق البيانات المحاسبية التى يتم تقديمها لاغراض عرض القوائم المالية
- ٣- من متطلبات دقة القياس للقيمة العادلة تقديم بيانات محاسبية تكون على درجة عالية من الحياد
- ٤- كلما كانت البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة للنشاط نفسه ولل سنوات السابقة كلما كانت البيانات المحاسبية اكثر جودة
- ٥- يعد عامل الزمن والتوقيت المناسب فى تقديم المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التى تحكم على جودة المعلومات المحاسبية عند قياس صافى الربح المحاسبى
- ٦- كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والاستيعاب كلما كانت جودة تلك المعلومات عالية ومؤثرة على قياس القيمة العادلة
- ٧- فى اعتقادك ان الاهمية النسبية للبيانات المحاسبية عامل لا يجب اغفاله عند الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لما لها من أثار مباشرة على قياس القيمة العادلة
- ٨- تعتقد أنه كلما كانت للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية كلما كانت ذات جودة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة.
- ٩- مازالت قاعدة التكلفة والعائد عامل رئيسى عند قياس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على الامداد بقيم تصلح لقياس القيمة العادلة
- ١٠- مما لاشك فيه ان الثبات فى الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة يعد من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٣)

ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لاغراض التحليل الاحصائى

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	الرمز	الخاصية المقابلة للسؤال
1	الملائمة	X1	الاول
2	الوثوق	X2	الثانى
3	الحياد	X3	الثالث
4	القابلية للمقارنة	X4	الرابع
5	التوقيت الملائم	X5	الخامس
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	X6	السادس
7	الاهمية النسبية	X7	السابع
8	القيمة التنبؤية	X8	الثامن
9	اقتصادية المعلومة	X9	التاسع
10	الثبات	X10	العاشر

جدول رقم (٤)
إجابات فئات الدراسة للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
وأثرها على دقة قياس القيمة العادلة

م	أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أرفض		أرفض		أرفض بالمرّة		الاجمالي %	الرمز
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
	146	91	10	6	3	2	1	2	4	3	160	
X2	146	91	10	6	3	2	1	2	4	3	160	
X1	144	88	5	3	3	2	8	4	4	3	160	
X6	143	87	5	6	5	3	2	2	2	2	160	
X5	138	86	9	6	2	2	7	4	2	2	160	
X3	130	81	16	11	7	4	6	4	4	--	160	
X4	128	80	17	14	7	4	3	2	--	--	160	
X9	125	78	19	12	4	3	8	5	4	2	160	
X7	110	69	23	14	12	7	11	6	4	3	160	
X10	108	67	24	15	10	6	7	4	11	8	160	
X8	109	68	23	14	15	9	6	5	4	3	160	

يتضح من اجابات الجدول السابق ان نسبة ما بين 68 و 91 % من المستقصى تشير الى ان جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوى على دقة قياس القيمة العادلة مما يشير الى رفض الفرض الاول بانه لا توجد اختلافات جوهرية بين جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة وذلك يتضح من فروق الدالة الاحصائية وفق الوسط الحسابى لمتوسطات العينة والذي يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٥)
توصيف وترتيب للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة
على دقة قياس القيمة العادلة

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	الرمز	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
١	الملائمة	X1	٣,٤١	٠,٥٥	الثانية
٢	الوثوق	X2	٤,١٦	٠,٥٩	الاولى
٣	الحياد	X3	٣,٢٤	٠,٤٧	الخامسة
٤	القابلية للمقارنة	X4	٣,١٣	٠,٣٦	السادسة
٥	التوقيت الملائم	X5	٣,٢٦	٠,٥١	الرابعة
٦	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	X6	٣,٣٨	٠,٧٠	الثالثة
٧	الاهمية النسبية	X7	٣,١١	٠,٦٠	الثامنة
٨	القيمة التنبؤية	X8	٢,٨٨	٠,٥٢	العاشرة
٩	اقتصادية المعلومة	X9	٣,١٢	٠,٣٤	السابعة
١٠	الثبات	X10	٣,١٠	٠,٤٨	التاسعة

يتضح من الجدولين رقمي 4 ، 5 ما يلي :

١- وجود تأثير معنوي عند قياس القيمة العادلة لجودة المعلومات المحاسبية ويتضح ذلك من جدول رقم (4) بان مايزيد على نسبة 68% من المستقصين تشير الى ذلك

٢- يأتي في ترتيب الاولوية للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الدخل المحاسبى خاصية الوثوق ويليها الملائمة وبالتالي تتأثر دقة قياس الربح المحاسبى بمدى إمكانية توثيق المعلومات المحاسبية بالاضافة الى مدى ملائمتها للقياس وينتهي الترتيب بخاصية القيمة التنبؤية. وقد يرجع ذلك في نظر الباحث إلى أن طبيعة المعلومات المحاسبية ذات قيم تاريخية وتلك القيم في الغالب لاتصلح للتنبؤ لانها تعتمد على الماضى ولا تمثل الحاضر.

ولاختبار صحة الفرض الاول يتم ذلك من خلال اختبار F والمعروف بتحليل التباين (ANOVA) والتي يتم ايضاحها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين للخصائص النوعية لاثـر جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس صافى الربح المحاسبى

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
بين المجموعات	٢٤٤,٢	٨	٣٠,٥	١٠٠,٠٠	٠,٠٠
داخـل المجموعات	٤٣٦,٧	١٤٣١	٠,٣		
الاجمالي	٦٨٠,٩	١٤٣٩			

يتضح من تحليل الجدول السابق أن قيمة $F = 100,00$ بدرجات حرية ٨, ١٤٣١ وبمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ مما يدل على رفض الفرض الاول وباجراء اختبار المقارنات لمعرفة الازواج المختلفة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس صافى الربح المحاسبى تتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار المقارنات المتعددة لبيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس القيمة العادلة

X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
-	*.٠٠٢٤٥	*.٠٠٢٧٥	.٠٠٠٢٥	*.٠٠٨٣١	*.٠٠١٦٣	*.٠٠٧٥-	*.٠٠١٤٤	-		X1
*.٠٠٢٧٣								*.٠٠٢٦٣		
*.٠٠٧٦٦	-	-	*.٠٠٢٨٨	*١.٠٠٩٤	*.٠٠٤٢٥	-	*.٠٠٤٠٦			X2
	*.٠٠٤٢٥	*.٠٠٠٢٥				*.٠٠٤٨٨				
*.٠٠٧١٦	*.٠٠٠٢٥	*.٠٠١٣١	-	*.٠٠٦٨٨	*.٠٠٠١٩	-				X3
			*.٠٠١١٩			*.٠٠٨٩٤				
*.٠٠٧٧٣	-	*١.٠٠٢٥	*.٠٠٧٧٥	*١.٥٨١	*.٠٠٩١٣					X4
	*.٠٠٧٣٤									
*.٠٠٨٦٩	-	.٠٠١١٣	-	*.٠٠٦٦٩						X5
	*.٠٠٦٤٧		*.٠٠١٣٨							
*.٠٠٥١٢	-	-	-							X6
	*.٠٠٣٦٥	*.٠٠٥٥٦	*.٠٠٨٠٦							
*.٠٠٨٨٢	-	.٠٠٢٥٠								X7
	*.٠٠٤١٧									
*.٠٠٦٣٤	-									X8
	*.٠٠٣٢٥									
*.٠٠٩٢٦										X9
										X10

- القيم في الخلايا تمثل فرق المتوسطات بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المدرجة في الصف وتلك المدرجة في العمود.
- الإشارة السالبة تدل على أن متوسط الخاصية في العمود أكبر من متوسط الخاصية في الصف

* : إشارة تدل على أن الفرق معنوي

يتضح من تحليل جدول رقم (٧) ما يلي :

١- الخاصية النوعية الاولى : الملائمة

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح الخاصية الاولى مما يؤكد أن الخاصية الاولى يعد تأثيرها معنوي في دقة قياس صافي الربح المحاسبي ويأتي ترتيبها

- الثاني فى ترتيب الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخواص الثانية والرابعة والعاشره وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها القوي على دقة قياس القيمة العادلة.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية السابعة

٢- الخاصية النوعية الثانية : الوثوق

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشره وتلك الفروق لصالح الخاصية الثانية مما يؤكد أن الخاصية الثانية يعد تأثيرها أكثر معنوية من الخاصية الاولى فى دقة قياس صافى الربح المحاسبى. وهذا يؤكد ترتيبها أن تلك الخاصية من أكثر الخواص تأثيرا على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية وباقي الخواص

٣- الخاصية النوعية الثالثة : الحياد

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والتاسعة والعاشره وتلك الفروق لصالح الخاصية الثالثة.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والسابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الخامسة

٤- الخاصية النوعية الرابعة : القابلية للمقارنة

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح الخاصية الرابعة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

٥- الخاصية النوعية الخامسة : التوقيت الملائم

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشره وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

- ٦- الخاصية النوعية السادسة : قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.
 - وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.
- ٧- الخاصية النوعية السابعة : الاهمية النسبية
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الثامنة.
- ٨- الخاصية النوعية الثامنة : القيمة التنبؤية
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشره وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.
 - وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.
- ٩- الخاصية النوعية التاسعة : إقتصادية المعلومة
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية العاشرة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.
- وفيما يتعلق بترتيب الخواص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية في ضوء النتائج التي أفرزها التحليل الاحصائي يتم ترتيبها كالتالي :

جدول رقم (٨)

ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرمز	الترتيب	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
٠,٥٩	٤,١٦	X2	الاولى	الوثوق
٠,٥٥	٣,٤١	X1	الثانية	الملائمة
٠,٧٠	٣,٣٨	X6	الثالثة	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب
٠,٥١	٣,٢٦	X5	الرابعة	التوقيت الملائم
٠,٤٧	٣,٢٤	X3	الخامسة	الحياد
٠,٣٦	٣,١٣	X4	السادسة	القابلية للمقارنة
٠,٣٤	٣,١٢	X8	السابعة	الثبات
٠,٦٠	٣,١١	X7	الثامنة	الاهمية النسبية
٠,٣٤	٣,١٠	X9	التاسعة	إقتصادية المعلومة
٠,٤٨	٢,٨٨	X10	العاشره	القيمة التنبؤية

• نتائج القسم الثاني :

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بمخاطر قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثاني والذي يتناول :
 " لا توجد فروق دالة إحصائياً بين اجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوي بين مخاطر القياس (مخاطر مالية و محاسبية و إقتصادية) عند قياس القيمة العادلة "
 السؤال الأول :

• في رأيك انه لا توجد مخاطر مالية أو محاسبية أو إقتصادية عند قياس القيمة العادلة ؟
 وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (٩ - أ) .

جدول رقم (٩ - أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول مخاطر قياس القيمة العادلة

خبير مالي بوزارة العدل		خبير مئمن ومصفي قضائي		مستشار مالي بهيئة سوق المال		مدير مالي بالشركات		
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٧	١٦	٥	٧	٣	١٢	٢	١٠	نعم
٣٧	٨٤	٦٦	٩٣	٢٢	٨٨	١٨	٩٠	لا
٢١٤ المحسوبة = ٠,٤٠٩ د.ح = ٣ مستوى الدلالة = ٠,٩٣٨ (غير دالة)								

حيث : ك = تكرار

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالفرض فما هي المخاطر من وجهة نظرك التي تؤثر على قياس القيمة العادلة عند تحديد صافي الربح المحاسبي ؟
 وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (٩ - ب) .

جدول رقم (٩ - ب)

الأهمية النسبية لمخاطر قياس القيمة العادلة

خبير مالي بوزارة العدل			خبير مئمن ومصفي قضائي			مستشار مالي بهيئة سوق المال			مدير مالي بالشركات			مخاطر قياس القيمة العادلة
م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	
٣,٧٥	٤٣,٦	٢	٤,٠٠	٤٥,٠	٢	٣,٥٠	٤٧,٠	٣	٣,٩٠	٤٠,٠	٢	مخاطر التمويل
٣,٧٥	٥١,٠	٤	٣,٩	٤٧,٠	٣	٣,٩٥	٣٩,٧	٢	٣,٧٥	٥١,٠	٤	مخاطر تقدير صافي التدفقات النقدية الداخلة
٣,٩	٤٦,٩	٣	٣,٨	٤٧,٨	٤	٣,٤٣	٤٨,٠	٤	٣,٨٥	٤٣,٥	٣	مخاطر التضخم
٤,٠	٣٦,٠	١	٤,١	٤٤,٠	١	٤,٠٠	٣٦,٧	١	٤,٠٠	٣٦,٠	١	جميع المخاطر السابقة

حيث م = الوسط الحسابي المرجح

خ = معامل الاختلاف

ر = الترتيب (الرتبه)

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين اجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كاي² (كاي² المحسوبة = ٠,٤٠٩) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى ٠,٠٥ على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (٩ - أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الاجابات ما بين : (٨٤ % - ٩٣ %) راجع جدول رقم (٩ - أ)

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود مخاطر عند قياس القيمة العادلة الا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للمخاطر المالية (معدل التمويل) التى تؤثر على قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها واتجهت فئات الدراسة الى ترتيب للمخاطر التى تؤثر على قياس القيمة العادلة فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن جميع المخاطر (مالية- محاسبية- إقتصادية) تؤثر على قياس القيمة العادلة وشبه اتفاق بين الجميع على أن المخاطر المالية (معدل التمويل) تمثل إحدى المخاطر الهامة عند قياس القيمة العادلة وجاء فى الترتيب لدى الاغلبية أن المخاطر الإقتصادية (معدل التضخم) تاتى فى المؤخرة عند قياس القيمة العادلة وخاصة لدى مديري الشركات وخبراء وزارة العدل بينما مخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة (مخاطر محاسبية) تاتى فى الترتيب الثالث لمخاطر القياس وتأتى فى الترتيب الرابع لدى المستشارين الماليين بهئية سوق المال والخبراء المثمنين والمصفين القضائين. راجع جدول رقم (٩ - ب).

القسم الثالث :

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بالعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثالث والذي يتناول :

"لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى"

يتناول السؤال الأول :

فى رأيك انه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى ؟ وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ - أ) .

جدول رقم (١٠ - أ)

مدى الاختلافات بين فئات الدراسة حول العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس

القيمة العادلة

	مدير مالى بالشركات		مستشار مالى بهئية سوق المال		خبير مئمن ومصفى قضائى		خبير بوزارة العدل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١	٥	٢	٨	٣	٤,٢٣	٢	٤,٨٨
لا	١٩	٩٥	٢٣	٩٢	٦٨	٩٥,٧٧	٣٩	٩٥,١٢
	٠,٦٤٨ = المحسوبة		درج = ٣		مستوى الدلالة = ٠,٨٨٥ (غير دالة)			

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للاصول الثابتة و الاصول غير المتداولة عند تحديد صافي الربح المحاسبي ؟
 وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ - ب) .

جدول رقم (١٠ - ب)

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

للاصول الثابتة والاصول غير المتداولة

موزعة حسب فئات الدراسة

العبارة	مدير مالي بالشركات			مستشار مالي بهينة سوق المال			خبير مئمن ومصنفى قضائي			خبير بوزارة العدل		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
القيمة الحالية للاصل	٤,٦٥	٣٠,٠	٤	٤,٨٤	٢٩,٠	٢	٤,٧٩	٣٢,٠	٣	٤,٥٨	٣٦,٠	٣
القيمة السوقية للاصل	٤,٩٥	٢٦,٠	١	٤,٩٠	٢٧,٠	١	٤,٨٧	٢٦,٠	١	٤,٦٥	٣١,٠	١
القيمة الاستخدمية للاصل	٤,٧٧	٢٨,٠	٣	٤,٨١	٣٢,٠	٣	٤,٨٣	٢٧,٠	٢	٤,٦٣	٣١,٥	٢
ندرة الاصل	٤,٥٣	٣٧,٠	٥	٤,٥٥	٣٥,٥	٦	٤,٦٤	٣٦,٠	٤	٤,٥٠	٣٦,٧	٤
حالات الراج في السوق	٤,٢٩	٣٩,٠	٧	٤,٤٦	٣٨,٠	٧	٤,٥١	١٩,٠	٦	٤,٤٨	٤٤,٠	٥
تكلفة الاحلال للاصل	٤,٨٠	٢٦,٠	٢	٤,٦٣	٣٢,٥	٤	٤,٥٧	٣٩,٠	٥	٤,٤١	٥٢,٠	٦
جميع العوامل السابقة	٤,٣٥	٣٨,٠	٦	٤,٥٩	٣٥,٠	٥	٤,٣٩	٣٩,٥	٧	٤,٣٨	٥٤,٦	٧

السؤال الثالث :

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للاصول المالية عند تحديد صافي الربح المحاسبي ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ - ج) .

جدول رقم (١٠ - ج)

الأهمية النسبية للعوامل المالية و المحاسبية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة للاصول المالية (الاوراق المالية)

موزعة حسب فئات الدراسة

العبارة	مدير مالي بالشركات		مستشار مالي بهيئة سوق المال		خبير مئمن ومصفى قضائى		خبير بوزارة العدل			
	م	خ %	م	خ %	م	خ %	م	خ %		
التدفقات النقدية للسهم	٤,٧٤	٤٧,٠	٣	٣٥,٠	٤,٦٢	٣	٣٥,٠	٤,٤٠	٥٥,٠	٥
درجة المخاطرة للسهم	٣,٦٧	٤٩,٠	٤	٤٤,٠	٤,٥٥	٤	٤٤,٠	٤,٥٠	٣٦,٠	٤
معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم	٤,٩٥	٣٢,٠	١	١٢,٠	٥,١١	١	١٢,٠	٤,٨٠	١٥,٠	١
القيمة السوقية للسهم	٤,٨٢	٣٩,٠	٢	٢٧,٠	٤,٩٨	٢	٢٧,٠	٤,٦٥	٢٢,٠	٢
معدل الخصم	٣,٩٤	٥٤,٠	٥	٥٤,٠	٤,٥١	٥	٥٤,٠	٤,٥٤	٢٦,٠	٣
معدل العائد الداخلى على السهم	٣,٢٩	٧١,٠	٧	٦٢,٠	٤,٣٧	٧	٦٢,٠	٤,٦١	٧٥,٠	٧
جميع المخاطر السابقة	٣,٨٥	٦٨,٠	٦	٦٥,٠	٤,٣١	٦	٦٥,٠	٤,٣٣	٦٦,٠	٦

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين اجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كاي^٢ (كاي^٢ المحسوبة = ٠,٦٤٨) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى ٠,٠٥ على الأقل ، وذلك عند درجات حرية ٣ ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (١٠ - أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الاجابات ما بين : (٩٢ % - ٩٥,٧٧ %) راجع جدول رقم (١٠ - أ) .

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود عوامل مؤثرة عند قياس القيمة العادلة للاصول الثابتة وغير المتداولة بصدد قياس الربح المحاسبى الا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التى تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالاصول المادية واتجهت فئات الدراسة الى ترتيب لتلك العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الاصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الاول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل فى القيمة السوقية يليه فى الترتيب القيمة الاستخدامية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل تكلفة الاحلال تاتى فى المرتبة الاخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (١٠ - ب).

وفيما يتعلق بالأصول المالية (الأوراق المالية) فعلى الرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة كما سبق الإشارة حول وجود عوامل تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة بصدد قياس الربح المحاسبي إلا أن هناك تبايناً كبيراً من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأصول المالية واتجهت فئات الدراسة الى ترتيب لتلك العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الأصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الأول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل في معدل نمو التوزيعات النقدية يليه في الترتيب القيمة السوقية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل معدل العائد الداخلي تأتي في المرتبة الأخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (١٠ - ج).

ويتضح من النتائج السابقة لاختبار الفروض مايلي :

الفرض الأول :

" لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة " أثبتت الدراسة الاختبارية رفض صحة الفرض الأصلي وقبول فرض العدم بوجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة وأظهر التحليل الاحصائي ترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الأولى متمثلة في "الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية" .

الفرض الثاني :

" لا يوجد أختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية ومحاسبية وإقتصادية) عند قياس القيمة العادلة "

أثبتت الدراسة الاختبارية برفض صحة الفرض الأصلي وقبول فرض العدم من وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس و دقة قياس القيمة العادلة ، وتمثلت الأهمية النسبية في المخاطر المالية.

الفرض الثالث :

" لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي "

أثبتت الدراسة الاختبارية رفض صحة الفرض الأصلي بأنه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي وقبول فرض العدم بوجود تأثير معنوي بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة سواء للأصول المادية أو الأصول المالية (الأوراق المالية) واتجهت فئات الدراسة نحو التركيز على عامل القيمة السوقية بالنسبة للأصول المادية وعامل معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم فيما يتعلق بالأصول المالية .

والباحث لا يوافق على ترتيب الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة الذي أظهره التحليل الاحصائي لعينة الدراسة حيث يرى الباحث أنه من المنطقي أن

تكون خاصية "الحياد" هي الحاصلة على الاولى فى الترتيب وليست خاصية "الوثوق"، إلا أنه يوافق على ترتيب خاصية القيمة التنبؤية بالاخيرة . كذا يوافق الباحث على نتيجة التحليل الاحصائى لكل من الفرض الثانى والثالث وكذا الاهمية النسبية لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة سواء للاصول الثابتة أو الاصول غير المتداولة أو فيما يتعلق بالاصول المالية

وعلى ضوء ما جاء فى نتيجة اختبار الفروض والتحليلات المعروضة بالدراسة يوصى الباحث بما يلى :

١- ضرورة اجراء مزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والاثر السلوكى المباشر على اسعار السوق واسعار الظل على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.

٢- على القانمين بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول ضرورة توخى الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة لما لذلك من آثار مباشر على دقة قياس صافى الربح المحاسبى وما يتأثر به توزيعات الارباح على المساهمين ونتيجة النشاط.

٣- الاهتمام من معدى ومراجعى القوائم المالية بعنصرى الملائمة للمعلومات المحاسبية وتوثيقها عند تقديمها للثبات والتسجيل بالدفاتر المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيفة القيم المعروضة بالقوائم المالية والتي يتم الافصاح عنها لمستخدمى القوائم المالية بالشكل الذى يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

٤- تصميم دورات تدريبية من التنظيمات المهنية سواء جمعيات علمية أو مهنية أو نقابية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالى الدولية لخدمة معدى القوائم المالية من محاسبين ومراجعين.

المراجع :

أولا : المراجع العربية : كتب ودوريات علمية مصرية واقليمية

- ١- د. أحمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد ٢، سنة : ٢٠٠٢
 - ٢- د. عبد الناصر محمد سيد درويش تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية ، كلية التجارة- جامعة المنصورة. المجلة المصرية للدراسات التجارية المجلد ٣١ العدد الثاني (٢٠٠٨)
 - ٣- د. عصافت عاشور، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس ، القاهرة : ٢٠٠٢
 - ٤- د. عطا الله خليل " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية" المؤتمر العلمي الرابع – استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) – جامعة الزيتونة ، الاردن : ٢٠٠٥
 - ٥- د. طارق حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٩) الادوات و المشتقات المالية، مكتبة عين شمس . سنة : ٢٠٠٣
 - ٦- د. ظاهر ظاهر القشي. "انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة" مجلة المدقق - جامعة الاسراء – قسم المحاسبة ، العدد ٦٧-٦٨ ايلول ٢٠٠٦، الاردن.
 - ٧- د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية" مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة بنها ، العدد الاول سنة : ٢٠٠٥
 - ٨- د. محمد أشرف عبد البديع. "دور الافصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية" المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط. العدد الثلاثون، سنة ٢٠٠١
 - ٩- د. محمد عبد العزيز خليفة ، معايير المحاسبة المصرية وأثارها الضريبية. مكتبة عين شمس، القاهرة : ٢٠٠٧
 - ١٠- د. هيثم السعافين، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق. العدد ٥٢-٥٣ ، جامعة الاسراء ، الاردن : ٢٠٠٣
- * تقارير مواقف أنترنت

١١- أ / نعيم سابا خورى ، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجاريين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر ٢٠٠٨

١٢- تقارير وندوات وموسوعات ومواقع على شبكة المعلومات الالكترونية :

- الجريدة الإقتصادية السعودية ، عدد ٢٠٠٨/١١/٨ ص ٢١
- تقرير الاستقرار المالى العالمى (GFSR) - منشورات صندوق النقد الدولى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء- مصر عدد ابريل ٢٠٠٨
- موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب، مكتب طلال أبو غزالة. الاردن ٢٠٠٣ ص ٤٣-٤٤
- موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على شبكة الانترنت <http://www.socpa.org.sa/index.php>
- ندوة كلية التجارة، جامعة الازهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونيين. ١/ نوفمبر/٢٠٠٨

- 1- Allister Wilson, "Fair Value and measurement where the conflicts lie" Journal Balance Sheet, 2001 Vol 9, Iss .4
- 2- Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008
- 3- Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007
- 4- Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1
- 5- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).
- 6- www.asb.uk.com
- 7- <http://www.fasb.org/news/2008-FairValue>. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.
- 8- www.iasb.uk
- 9- <http://www.oecd.com/> accounting report of 2008
- 10- www.sec.org Security Exchange Commission (SEC) in USA

الملاحق

قائمة استقصاء

أولاً: : أثر مدى تأثير خصائص جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس القيمة العادلة

م	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	أرفض	أرفض بالمرّة
١	هل ملائمة المعلومات المحاسبية لها تأثير على دقة قياس القيمة العادلة؟					
٢	هل صافي الربح المحاسبى يتأثر بمدى توثيق البيانات المحاسبية التي يتم تقديمها لأغراض عرض القوائم المالية؟					
٣	هل متطلبات دقة القياس للقيمة العادلة تقديم بيانات محاسبية تكون على درجة عالية من الحياد؟					
٤	هل كلما كانت البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة للنشاط نفسه ولل سنوات السابقة كلما كانت البيانات المحاسبية أكثر جودة؟					
٥	هل يعد عامل الزمن والتوقيت المناسب في تقديم المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التي تحكم على جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة؟					
٦	هل كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والاستيعاب كلما كانت جودة تلك المعلومات عالية ومؤثرة على قياس القيمة العادلة؟					
٧	هل في اعتقادك ان الأهمية النسبية للبيانات المحاسبية عامل لا يجب اغفاله عند الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لما لها من آثار مباشرة على قياس القيمة العادلة؟					
٨	هل إذا كان الإفصاح التام جوهر نظرية المحاسبة فان تقديم معلومات محاسبية لا يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية بعد هاملا مؤثرا على دقة قياس الربح المحاسبى؟					
٩	هل تعتقد أنه كلما كانت للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية كلما كانت ذات جودة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة؟					
١٠	هل مما لا شك فيه ان الثبات فى الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة يعد من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟					

مخاطر قياس القيمة العادلة

السؤال الأول:

- هل توجد مخاطر عند قياس القيمة العادلة ؟

نعم لا

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالإيجاب فما هي المخاطر من وجهة نظرك التي تؤثر على قياس القيمة العادلة عند تحديد الربح المحاسبي ؟

السؤال	المخاطر المالية (معدل التمويل)	المخاطر المحاسبية (صافي التدفقات النقدية الداخلة)	المخاطر الاقتصادية (معدل التضخم)	جميع المخاطر السابقة
1- رتب أي من المخاطر التالية تؤثر على قياس القيمة العادلة				

القسم الثالث

العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

السؤال الأول:

- هل هناك علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ؟

نعم لا

أ- الاصول المادية (الاصول الثابتة والاصول غير المتداولة) :

السؤال	القيمة الحالية للاصل	القيمة السوقية للاصل	القيمة الاستخدامية للاصل	حالات الرواج في السوق	ندرة الاصل	التكلفة الاستبدالية للاصل	جميع المخاطر السابقة
رتب العوامل التالي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة							

ب- الاصول المالية (الاوراق المالية) :

السؤال	صافي التدفقات النقدية الداخلة	درجة المخاطرة	معدل نمو التوزيعات النقدية	القيمة السوقية	سعر الفائدة	معدل التضخم	جميع المخاطر السابقة
رتب العوامل التالي تؤثر على قياس القيمة العادلة							